المحاضرة الثانية:

ومن هنا يتطلب علينا تحديد مفهومين أساسيين تعددت وجهات النظر حولهما:

1- البحث الاجتماعي:

ويقصد به الدراسة الاجتماعية لظاهرة مجتمعية معينة اما عن طريق الوصف أو التحليل والذي يقوم على أساس الملاحظة او الاعتماد على بيانات جاهزة ومؤكدة، ولا يقصد بالبحث الاجتماعي الدراسة الاجتماعية الميدانية.

2- البحث الاجتماعي الميداني:

ويقصد به الدراسة الاجتماعية الميدانية للظاهرة الاجتماعية بالاعتماد على جمع البيانات او ادواتها.

وبناء على ما سبق نقف عند قضية هامة في البحث الاجتماعي بشكل عام وهي علاقة الانسان او المجتمع الإنساني بالبحث الاجتماعي، حيث تظهر خصائص ومكونات المجتمع الإنساني في حالة انتقال وتغير مستمرين، وان هذا التغير او التحول لا تأخذ فترة زمنية واحدة أو نفسها أو بنفس السرعة وانما نجد بعض الأجزاء أو الأقسام تتغير بسرعة مختلفة ومتباينة وقد يتغير جزء دون حدوث تغير لجزء اخر (مثلا النظام السياسي والنظام الديني).

ان عدم الانسجام في التغير، وعدم التوافق هذا يجسد مشكلة اجتماعية وحضارية مختلفة وهذه أولى اهتمامات علم الاجتماع قصد التعرف على أسباب هذه المشكلة ونتائجها لكي يتمكن من وضع حلول ناجعة لها، و في هذا الاطار يمكن تقسيم اهتمامات الباحث الاجتماعي ثلاث اتجاهات أو مواقف :

الاتجاه الأول:

يهتم بتشخيص المشكلات كتشخيص أسباب المشكلة (التنميةالاجتماعية).

الاتجاه الثاني:

يهتم بتقديم الحلول للمشكلات دون الاهتمام بالتشخيص أوالمسببات كتقديم اقتراحات بمثابة حلول للمشكلة (تعاطيالمخدرات بين الشباب) مثلا أو المشاركة السياسية لدى المواطن بالمجتمع).

الاتجاه الثالث:

تشخيص الأسباب وتقديم الحلول المناسبة لها في نفس الوقت، دراسة أسباب الطلاق، دراسة أسباب الهجرة الريفية وهنا يقوم الباحث بالدراسة التشخيصية للأسباب ويقدم في ضوء المعطيات المتحصل عليها الحلول المناسبة وهذا ما يدفعنا الى معرفة أنواع المشكلات التي يتناولها الباحث الاجتماعي في مجال علم الاجتماع.

1- مشكلات الحياة الاجتماعية:كالجريمة،الفقر،السرقة ، التسول ، المخدرات .....الخ...

2- مشكلات مرتبطة بالإطار الفلسفي والفكر الاجتماعي العام كدراسة تاريخ حياة مجتمع من المجتمعات أو دراسة قضية المجتمع الرأسمالي أو مشكلة الطبقة الاجتماعية.

أي المشكلات التي ترتبط بالفكر الاجتماعي قبل ارتباطها بالفرد والحياة الاجتماعية العمومية.

3- مشكلات ترتبط بعلم الاجتماع في حد ذاته كالمؤسسات السياسية والأجهزة والهيئات المجتمعية، ويعمل الباحث هنا في إطار التعرف على مكوناتها وتركيباتها وارتباط اجزائها ومدى قدرة عناصرها في تحقيق الحاجات المجتمعية.